



كاملة العبري

صناعة الدستور فج تونس: بدايات ومشكلات

عند الحديث حول التجربة الدستورية في العالم العربي فإنه دائماً ما يذكر الدستور العثماني الذي صدر عام ١٨٧٦م، والذي شارك فيه العرب من المناطق الخاضعة للهيمنة العثمانية، رغم أنه يوجد تجربة دستورية عربية سبقت الدستور العثماني بخمسة عشر عاماً ألا وهي الدستور التونسي الذي أعلن عنه عام ١٨٦١م، وهو ما يناقشه محمد الحداد في مقاله بمجلة التفاهم «فكرة الدستور والدولة الدستورية في الزمن العربي الحديث» والذي يستعرض فيه تاريخ صدور الدستور والعقبات التي واجهها.

ما هو الدستور؟
الدستور هو «القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيط أم مركب) ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة».

ويوجد هناك دساتير عُرفية إذا كان المجتمع اتفق على سياسات وقواعد مشتركة كبريطانيا مثلاً، وتوجد دساتير مكتوبة وهذا ما يوجد لدى أغلب دول العالم، وتنقسم الدساتير المكتوبة إلى قسمين: دساتير مختصرة تقتصر على المبادئ العامة، ودساتير مطولة تتضمن مجموعة أكبر من المبادئ والتنظيمات.

وللدساتير تاريخ طويل فقد عرفها الإغريق والرومان، كما أعلنت إنجلترا سنة ١٢١٥ الماغنا كارتا «الميثاق الأكبر»، ثم عرفت بعدها سنة ١٦٨٩م وثيقة «قاعدة الحقوق»، وعرفت أمريكا بعد تخلصها من التبعية البريطانية الدستور وأعلنته عام ١٧٨٦، أما في فرنسا فقد كان لثورة الفرنسية التي أطاحت بالحكم الملكي دور كبير في إعلان الدستور، حيث أعلن الثوار وثيقة «حقوق الإنسان والمواطنة» في ١٧٨٩، ثم صاغوا بعدها العديد من المشاريع الدستورية، وانتشرت فكرة الدستور بعدها إلى العديد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية.

وقد حاول المفكرون والإصلاحيون في العالم العربي والإسلامي في القرن الثامن عشر الأخذ بفكرة الدستور وطرحها في المشهد لإصلاح أنظمة الحكم كونه لم يكن هناك ما يُحدد للملك صلاحياته ويُقيدها ويعطي الناس فرصة أكبر للمشاركة في شؤون الدولة.

وقد كانت محاولة رفاة الطهطاوي هي الأولى في هذا المجال، في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريس» حيث قام فيه بتعريب الدستور الفرنسي، ثم جاء بعدها كتاب «أقوم المسالك» عام ١٨٦٧ لخير الدين التونسي الذي تحدث فيه عن تجربة بلاده تونس وكان هو من المشاركين في هذا الحدث، ولم يستخدم خير الدين التونسي كلمة دستور بل

«تنظيمات» كونها الكلمة المستخدمة في عاصمة الخلافة بما يضي عليها شرعية دينية، وهذا يدل على الاحتياطات التي يأخذ بها المفكرون والمصلحون عند طرح موضوع الدستور كونه كان موضوعاً جديداً على عامة الناس.

يقول «خير الدين التونسي» إن الأمر إذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لاسيما إذا كنا عليه وأخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله، بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله، وكل متمسك ببديانة وإن كان يرى غيره ضالاً في ديانته، فذلك لا يمنعه من الاقتداء فيما يستحسن في نفسه من أعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية، كما تفعله الأمة الإفرنجية».

ومن الكتب المهمة أيضاً والتي تعرضت لموضوع الدستور كتاب أحمد بن أبي الضياف (١٨٠٢-١٨٧٤) «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» الذي يبدأ فيه بتقرير المبدأ التقليدي الذي اتفق عليه أغلب المسلمين وهو ضرورة إقامة الملك وأنه واجب شرعي يصنف ضمن فروض الكفاية، واستمد أحمد بن أبي الضياف بعض أفكاره في هذا الكتاب من ابن خلدون في فكرتين: الأولى تأسيس مبدأ الحكم على مدنية الإنسان واعتبار الحكم ضرورة لأن الإنسان مدني بالطبع أي مجبول على طبع يقتضي الاجتماع، والثانية هي الإقرار بأن نموذج الخلافة هو نموذج تاريخي قد انتهى ولا يمكن إقامته من جديد، وأنه لم يبق للمسلمين إلا الملك، يقول أحمد بن أبي الضياف «هذا الوازع إما خلافة عن صاحب الشرع، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، لأن الخلق ليس المقصود منهم دنياهم فقط، وإنما المقصود منهم دينهم المفضي إلى السعادة في آخرتهم...»

رغم أن تونس كانت ولاية عثمانية لكنها دائماً ما كانت تسلك طريقاً مختلفاً عن الدولة العثمانية حتى فيما يتعلق بموضوع الدستور، عندما أصدرت الدولة العثمانية «التنظيمات» الخاصة بها أرسلت وفداً إلى تونس وحاكمها «أحمد باي» ليعلمها في تونس، لكن أحمد باي رفض ذلك فقد أراد أن تكون بلاده مستقلة في سياساتها وتتبع الدولة